هذه الملخص مجهود متواضع مني مع تعاون الزملاء دفعة ٢١٣ اشكرهم جميعا وان اصبت فمن توفيق الله ثم دعمكم وان اخطأت فمن نفسي والشيطان . ارجو ابداء الملاحظات وتنبيهي عنها .... اخوكم :
عسكري كلي طموح

النقود والبنوك

الدكتور : عصام الليثي

عسكري كلي طموح & هنادي خالد

المحاضرة الاولى

نشأة النقود وتطورها

مقدمة :

تعتبر النقود من بين أعظم الاكتشافات الاقتصادية التي توصلت إليها البشرية

- ✓ ـ إذا أحسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية).
- ✓ ـ إذا لم يحسن استخدامها لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي وتدهوره وتراجعه فكثير من الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها (كالتضخم والبطالة وضعف سعر الصرف العملة الوطنية لها علاقة بالنقود.

ويمكن توضيح أهمية النقود المنظور الاقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الاقتصاد الكلي عن النحو التالي:

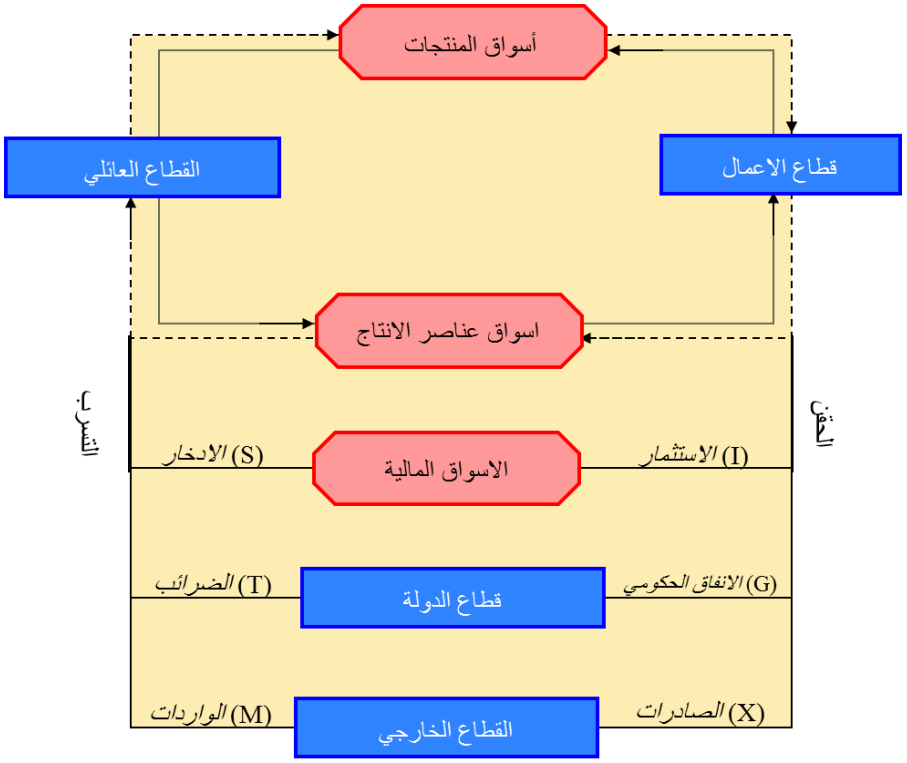

القطاعات الرئيسيه للسوق باللون الازرق .. والاسواق باللون الاحمر

نلاحظ التالي : قطاع الاعمال يتحصل على المنتجات من القطاع العائلي عبر اسواق عناصر الانتاج على شكل مدخلات لينتج السلع والخدمات على شكل مخرجات .. ويقابله تدفق نقدي من قطاع الاعمال يدفعه للقطاع العائلي بشكل معكوس للعمليه السابقه (تبادل مصالح)

النقود مقابل السلع = التبادل

ولو لاحظنا اسفل الشكل نجد الاسواق الماليه (البنوك والمؤسسات الماليه) او مايسمى الوساطه الماليه بين المدخرين اصحاب الفائض والمستثمرين . ونجد ان الاسواق الماليه تستفيد من الفائض بشكل استثمار . ونجد ان قطاع الدوله يؤثر من خلال الحركه النقديه ممثله في اخذ الضرائب والرسوم وتدفعها لتوفير الخدمات الاساسيه على شكل انفاق حكومي . ونجد ان ليس كل مجتمع قادر على انتاج كل السلع التي يحتاجها ولذلك يقوم بإستيرادها من الخارج على شكل واردات . والسلع الفائضه عن حاجة المجتمع تقوم ببيعها لدول خارجيه على شكل صادرات (القطاع الخارجي)

التبادل = روح النشاط الاقتصادي

تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخية والذي يكون متأثر بعنصرين:

- الزيادة في السكان
- التخصص وتقسيم العمل

مرحلة غياب التبادل الإقتصادي

- عدد السكان محدود
- التخصص وتقسيم العمل غير موجود (الاقتصاد المعيشي / اقتصاد الاكتفاء الذاتي) ويعني ان كل اسره او مجتمع يوفر احتياجته بنفسه .
- عدم وجود فائض إنتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي عدم الحاجة للنقود .

التبادل الاقتصادي المحدود

أ – عدد السكان متزايد ب – التخصص وتقسيم العمل / أصبح موجود (الانتاج للغير)

جـ - وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق وبالتالي الحاجة للنقود (الثورة الزراعية).

التبادل الاقتصادي غير المحدود

- أكثر تزايد في السكان (الانفجار السكاني)
- التخصص وتقسيم العمل أصبح منتشراً.
- وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق أكثر اتساعاً والتالي تزايد الحاجة للنقود أكثر تطوراً (الثورة الصناعية).

نظام المقايضة..

" التبادل العيني للسلع والخدمات " كان شائعاً بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد "نظام التبادل المباشر" السلعة بالسلعة أو الخدمة. من ابرز الامثله مايلي :

- ✓ مقايضة الاسماك مقابل الحبوب
- ✓ التبغ مقابل الثمار
- ✓ المواشي مقابل ادوات الزراعه او ادوات الصيد
- ✓ ادوات البناء مقابل أي شيء آخر .
- ✓ والامثله كثيره جدا وتختلف من مجتمع الى آخر حسب حاجاتهم .

مساوئ المقايضة:

١ – عدم توافق الرغبات " التوافق المزدوج للرغبات"

مثلا شخص لديه لحوم ولكن يريد مقايضتها بشيء اخر غير اللبن . وشخص يعرض اللبن ولكن لايجد من يرغب في مقايضته .

٢ – عدم إمكانية تجزئة بعض السلع .

مثلا البقره لايمكن تجزئتها لإستبدالها بصاع من القمح ولكي تتم الصفقه لابد من ذبح البقره والتضحيه بها مقابل صاع القمح وهذه خساره كبيره .

٣ – عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة

٤ – تعدد الأسعار النسبية . قد تختلف الاسعار من مجتمع لآخر ، التمر مثلا قد يكون ذا قيمه في مجتمع ولكنه غير ذا قيمه في مجتمع اخر يفضل القمح او الشعير ، مما يسبب اختلاف السعر حسب العرض والطلب

٥ – تدني كفاءة التبادل . وهذا بسبب بطء اجراءات التبادل وعدم اجراؤها بسهوله ويسر للأسباب السابقه .

❖ أنواع النقود

١ – **السلعية** : والذي يعرف بـ "التبادل غير المباشر" "التي تتعادل قيمها السوقية مع قيمها كنقود "

(ـ القمح الذهب ـ القضة...) وتختلف عن المقايضه بتحديد سلع معينه للتبادل ويتفق عليها افراد المجتمع . بينما في المقايضه كل السلع تعتبر نقود .

٢ – **الرمزية** : هي النقود الورقية والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية.

تستمد قيمها من براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل يصدرها (البنك المركزي) .

٣ ـ **النقود الائتمانية** : (ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض "البنود التجارية" التي تنتج عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك وتنقسم لنوعين (الودائع الأولية ــ الودائع المشتقة).

الأولية : تأتي من الأيداعات والسحوبات على الحسابات

المشتقة : وتأتي من نشاطات البنوك في عملية الأقراض

٤ – **الكترونية** : قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزنة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل البطاقات الكترونية الممغنطة بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية.

وظائف النقود:

١ – **وسيط للتبادل** : أداة تسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر وبذلك تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات وخفض تكاليف التبادل وتشجيع مزيد من التخصص وتشجيع حركة الاقتصاد.

٢ – **وحدة لـ قياس القيمة** : استخدمت النقود كوحدة لقياس القيمة وتغلبت على مشكلات تعدد نسب التبادل

ملاحظه :: الوظيفتان السابقتان أساسية يحتاجها جميع أفراد المجتمع

٣ – **مخزن للقيمة** : تعد النقود وسيلة للادخار (لكن لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية) عدم وجود التضخم

٤ – **معيار للمدفوعات الآجلة** : لإبرام العقود التسويقية لسلع على حساب التعاقدات الآجلة.

ملاحظه : المشتقة لا يحتاجها كل أفراد المجتمع

خصائص النقود:

١ – **سهلة الحمل** : (مثل الريال والخمسمائة تنشال في محفظة واحدة)

٢ – **غير سريعة التلف** : (من معدن أو ورق خاص " طويل العمر نسبيا ") مثلا لو استخدمنا اللحوم هي سريعة التلف مما يفقدها قوتها الشرائيه .

٣ – **إمكانية تجزئتها** : (يمكن صرفها إلى فئات) مثلا المواشي في نظام المقايضه لايمكن تجزئتها .

٤ – **سهلة التمييز** : (تعرف النقود بمجرد النظر إليها وينطبق هذا على العملات الورقيه والمعدنيه) من حيث اللون والتصميم والحجم والشكل المميز لها .

٥ – **ذات مواصفات موحدة** : (فالمائة ريال هي نفسه المائة ريال الأخرى لا تختلف لا من حيث الحجم والقيمة) وهذا يصعب تزويرها ويجعلها تحظى بالقبول العام بين كافة الاطراف .

ينصح بمتابعة المحاضره الاولى مسجله لفهم شرح الدكتور للعديد من النقاط بشكل اشمل واسهل

تمت المحاضره الاولى بحمد الله تعالى ...

المحاضرة الثانية

الفصل الأول ..

النظم (القواعد) النقدية .

١- مقدمة :

تم في المحاضرة الاولى استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التالية النقود :

- ✓ نظام المقايضة .
- ✓ أنواع النقود .
- ✓ وظائف النقود.
- ✓ خصائص النقود الجيدة

وقبل الدخول في تفصيلات عن موضوع القواعد النقدية ، فلابد من التطرق لتعريف النقود.

جرت العادة على تعريف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ووحدة للقياس ومعيار للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقي قبولا عامل في التبادل بين أفراد المجتمع . (مواصفات النقود الجيده)

٢- تعريف النظام النقدي :

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي :

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة

وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للنظام النقدي في الآتي :

- ✓ النقود المتداولة في المجتمع . (انواع النقود : سلعيه ، مصرفيه ، ورقيه ، معدنيه . الكترونيه)
- ✓ التشريعات و القوانين التي تحكم عملية اصدار النقود وتداولها . (القبول العام)
- ✓ الأجهزه و المؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود . (الكفاءه الاقتصاديه)

(تعريف النظام النقدي الدولي).

لايختلف كثيرا عن النظام النقدي الداخلي سوى ان التعامل هنا يكون بين دول مختلفه ، ويحكمها قوانين وتشريعات دوليه تقبلها جميع الدول وتطبقها

٣- دواعي نشأة النظام النقدي :

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقدية :

- الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كيانا كبيراً وتوسع فيه نطاق المعاملات (سبب داخلي)
- اتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي)
- ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة والسياده **ولها مسؤوليات اتجاه المجتمع وأهداف اقتصادية** تسعي لتحقيقها ، مثل :
  - ✓ التنمية الاقتصادية .
  - ✓ استقرار الأسعار ومحاربة التضخم .
  - ✓ التوظيف الكامل ومحاربة البطالة .
  - ✓ التوازن الخارجي واستقرار سعر صرف العملة الوطنية .

٤- أنواع النظم النقدية :-

بشكل عام هناك نوعين من الانظمه النقديه وسوف نتطرق لها بالتفصيل

اولا : النظام النقدي السلعي ..

- بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل. وقد كانت سلعتي **الذهب** و **الفضة** أوسع انتشاراً و أكثر أستخداماً وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية التي تمثله كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .

- المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر بأسم قاعدة الذهب يجد أنه بالمراحل التالية :

♣ مرحلة نظام المسكوكات الذهبية . ♣ مرحلة نظام السبائك الذهبية . ♣ مرحلة نظام المعدنين .

- فيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها :

١. مرحلة نظام المسكوكات الذهبية :

تعتبر من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في اطار الاجراءات والضوابط التالية:

- ✓ يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة(و يطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه او الدرهم او الفرنك).
- ✓ عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة الى القطر المعني.
- ✓ أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون .
- ✓ يحق لأي فرد تحويل النقود الى ذهب وبالعكس .
- ✓ عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية . (المقصود يستطيع صنع أي كميه يريد) .

٢. مرحلة نظام السبائك الذهبية :

لجأت معظم دول العالم الى نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب .

وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي :

- تحدد الحكومة ممثلة في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب .
- قيام البنوك المركزيه بإصدار عمله معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب .
- تحتفظ البنوك المركزيه بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة .
- يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط .
- يقتصر حق تحويل العملاء النقدية المتداولة الى ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط .

٣- مرحلة نظام الصرف بالذهب :

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب . وبذلك تشكل هذه العملات غطاء لعملاتها بدلاً عن الذهب . وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي :

- ✓ تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة اخرى قابلة للتحويل الى ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي . مثلا (الدول الغنيه تستطيع بسهوله تحويل عملتها للذهب ولكن الدول الفقيره لاتستطيع ذلك)
- ✓ تحتفظ البنوك المركزيه في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية).

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في انتاج الذهب

ولا الاحتياطي من الذهب . ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة

لإقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها .

٤- مرحلة نظام المعدنين :

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية أساس وزن ثابت من معدنين ، هما الفضة والذهب . وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل الى أي من المعدنين.

مثلا ٢ غرام من الذهب مع ١٠ غرام من الفضه

الإ أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب مايعرف بقانون جريشام

Gersham'S Law حيث ينص هذا القانون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق .

للتوضيح : لو افترضنا ان عمله معينه تحتوي الذهب والفضه واصبح سعر الذهب كمعدن اعلى من سعره كعمله لسبب ما ، ففي هذه الحاله سيقوم الناس بتحويل القطع الذهبيه والمسكوكات كمعدن لإرتفاع ثمنه . ممايؤدي لخروج الذهب وبقاء الفضه

❖ ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب :

يعتقد الكثيرين بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسية ، وهي :

- ◊ **تحقيق الشعور بالأمان** (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب).
- ◊ **استقرار أسعار الصرف** (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب).
- ◊ **إدارة النظام النقدي بصورة آلية** (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آلية) .
- ◊ **استقرار مستوى الأسعار** (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب).

ثانيا : النظام النقدي الورقي أو القانوني :

أسباب نشأة النظام النقدي الورقي ..

هناك العديد من العوامل التي أدت الى التحويل من النظام النقدي السلعي الى النظام النقدي الورقي :

- ◊ في أوقات الأزمات ولحروب وجدت الحكومات أنها لاتستطيع تحويل نقودها إلى ذهب .
- ◊ فشل نظام قاعدة الذهب عن مجالات التوسع في التجارة الدولية ومع ما صاحب ذلك من حدوث ازمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات.
- ◊ التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث انجازات (طفرات) اقتصادية(اليابان ودول الاتحاد الأوربي والاتحاد السوفيتي سابقاً والدول المستقلة حديثاً).

تعريف النظام النقدي الورقي ..

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدى الجهاز المصرفي .

وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلى ذهب .

أسس عمل النظام النقدي الورقي ..

تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية :

- ♣ تحقيق الأستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتاً في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليها .
- ♣ تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة . ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد و أنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود) .

- ♣ معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب من خلال :

- ✓ **اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات.**
- ✓ **وضع سياسة جمركية للحد من الواردات .**
- ✓ **استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية .**
- ✓ **تمويل عملية التنمية الأقتصادية عن طريق زيادة الاصدار النقدي (التمويل بالعجز)**

ملاحظات حول النظام النقدي الورقي ..

يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الأقتصادية المختلفة ، الإ أن يعتبر سلاح ذو حدين :

إذا قد تستخدمة السلطة السياسية لدافع سياسي ، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم . لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص،

مثل:

- ✓ تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لاحتياجات الاستيراد لستة أشهر).
- ✓ أن لايتجاوز عجز الموازنة نسبة عينة (5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) .

تمت المحاضره الثانيه بحمد الله تعالى ...

المحاضرة الثالثة

الفصل الثاني
البنوك التجارية ١

١- مقدمة:

يمكن القول بأن الحاجة المستمرة الى تطوير النقود كانت سببا رئيسيا في انشاء وقيام مؤسسات تحل محل الافراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة و خلافها .

بل أن التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزيه ، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدولة و أمنها القومي . وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الأنواع المختلفة من البنوك (المصارف) والتي تشمل :

- ◊ البنوك التجارية (التقليدية).
- ◊ البنوك المتخصصة . (لم يرد لها شرح في الكتاب) ولكن سيتم التطرق لها في محاضره لاحقه .
- ◊ البنوك الإسلامية .
- ◊ البنوك المركزية .
- ◊ البنوك الدولية .

١- مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

النظام المالي : يتكون النظام المالي من مجموعة من العناصر التالية :

الأسواق المالية : وقد وردت الاشارة إليها في المحاضرة الأولى " يرجى مراجعة الشكل في بداية الملخص لفهم اكثر " ، حيث تشمل سوق النقود(سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكية) والذي ينقسم بدوره إلى سوقين :

- ✓ السوق الأولية .
- ✓ السوق الثانوية .

المؤسسات المالية : وتشمل نوعين من المؤسسات :

- المصرفية (البنوك) او المؤسسات التي تقوم بعمل مصرفي او بنكي .
- المؤسسات غير المصرفية (شركات التأمين ، الاستثمار المالي ، الصرافة وخلافها) .

الأدوات (الأصول) المالية : وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (الصكوك) المالية .

وحدات الفائض :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تتملك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون).

وحدات العجز :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون و المستثمرون) **مثلا : شخص يريد شراء سياره قيمتها ٦٠ الف ريال ولكنه يملك ٤٠ الف ريال هنا نقول ان لديه عجز ٢٠ الف ريال .**

الوساطة المالية :

النور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجدة في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين .

مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

قطاع البنوك (القطاع المصرفي)

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :

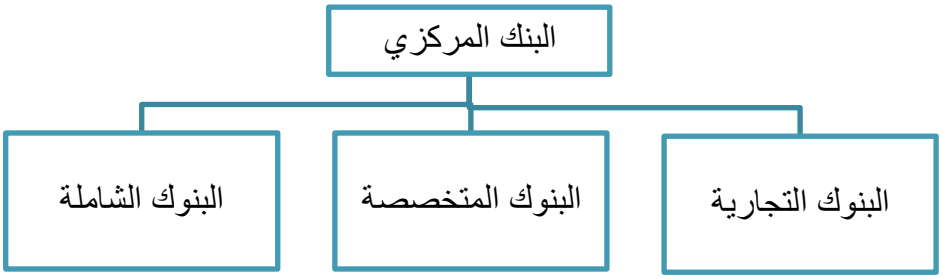

نشأة وتطور البنوك التجارية :

تعود نشأة البنوك التجارية و انطلاق نشاطها الى حقبة القرون الوسطى ، حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية :

قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية . من خلال الخدمات التاليه :

- **تقديم خدمة الإيداع (السبائك الذهبية)** للتجار مقابل منحهم ايصالات أمانة توضح كمية الذهب .
- **تقديم خدمات صرف العملات** .
- **تقديم القروض للآخرين** . وذلك بالاستفاده من الودائع الموجوده لدى الصاغه من اموال المودعين .
- **اكتشاف عملية خلق الائتمان** عن طريق اصدار ايصالات بقيم نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغة .

حدوث أزمات مالية (حالات افلاس وفشل عن سداد الالتزامات) بسبب اقراص وتوسع الصاغه في عملية خلق الائتمان مما أدى للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الايداع \ الصرف \ الاقراض \ الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة .

- ✓ انشئ أول بنك تجاري في مدينة البندقية (ايطاليا) في عام ١٥٨٧
- ✓ انشئ ثاني بنك تجاري في مدينة امستردام (هولندا) في عام ١٦٠٩

توالي بعد ذلك انشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم و أصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم .

تتحدث بعض المصادر التاريخية عن نشأة سابقة للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين، حيث يتم الاستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمواربي

٢- وظائف البنوك التجارية :

تنحصر وظائف البنوك التجارية في القيام بالمهام التالية :

قبول الودائع

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري ، وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

- الودائع تحت الطلب (الجارية) مثل الحسابات التي يودع بها رواتب الموظفين .
  (لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات)
- الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة). محدده بفتره معينه ولايستطيع صاحبها سحب المال الا بعد انقضاء الفتره المحدده بالاتفاق بينه وبين البنك (سته اشهر مثلا او سنتين)
  (يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات)
- الودائع الادخارية . ويستخدمها غالبا ذوي الدخل المنخفض .
  (يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات).

تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

ويشمل ذلك الآتي :-

القروض قصيرة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة لاتتجاوز سنه .

(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة).

القروض متوسطة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنه وخمسة سنوات

(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد وعادة يكون اعلى من فوائد القروض قصيرة الاجل).

السحب على المكشوف : وهي الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتى وإن كان هذا الحساب لايوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر)
بمعنى ان شخص لديه ١٠ الاف ويتيح له البنك سحب مبلغ ١٠ الاف حتى لو كان الرصيد صفر

(يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائدة على السحب بالمكشوف).

خصم الأوراق التجارية

ويشمل ذلك خصم الاوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :
خصم الكمبيالات التجارية (هي اوراق ماليه تنتج عن شراء تاجر تجزئه من تاجر جمله ولكنه لايملك ثمن البضاعه ولكنه يحرر كمبياله مكتوب بها مبلغ البضاعه وتاريخ السداد وتكون ملزمه له بالتاريخ المحدد)
نفترض ان التاجر اتفق على سته اشهر ولكنه بعد اربعة اشهر احتاج للمال وليس لديه سيوله . هنا يستطيع التاجر الذهاب للبنك وطلب خصم قيمة الكمبياله وعندها يقوم البنك بخصم مبلغ معين من سعر الكمبياله ويعطي التاجر المتبقي من سعر الكمبياله بعد خصم عمولة البنك (سعر الفائده يكون ارباح للبنك) .
خصم السندات (الحكومية والتي تصدرها الشركات و المؤسسات). ويتم خصمها بنفس طريقة خصم الكمبيالات .

تقديم الخدمات المالية

ويشمل ذلك الآتي :-

- إصدار خطابات الضمان .
- (تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميله للجهة المستفيدة مثل ضمان عقود المناقصات).
- وعادة لاتعطي البنوك خطابات الضمان الا للعملاء الموثوق بهم من ناحية الكفاءه الماليه والقدره على الدفع
- إصدار خطابات الاعتماد المستنديه .
- (لسداد الالتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية).
- إصدار الشيكات (الاعتيادية والمصرفية والسياحية).
- القيام بعمليات الوكالة مثل : سداد الفواتير .
- تقديم خدمات الصرف .
- تقديم خدمات التحويلات المالية .
- تقديم خدمة الاستشارات المالية .
- تقديم خدمات الخزن الآمنه .
- تقديم الخدمات الالكترونية الحديثة (الصراف الآلي ونقاط البيع).

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عمولة).

خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية)

نظراً لأهمية هذه الوظيفة فسوف يتم تخصيص المحاضرة القادمة للحديث عنها بشكل مفصل

ملحوظة

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيها في الآتي :

- ✓ عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة .
- ✓ عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم).
- ✓ عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنة (المتحصلة من الغير) – الفائدة المدينة (المدفوعة للغير)

تعريف البنوك التجارية :

يمكن تعريف البنك التجاري على النحو التالي :

البنك التجاري : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الافراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم الفروص والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية

وتعتبر البنوك التجاريه من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنية وتقوم بإعادة ضخها في الاقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الآنشطة الاستثمارية و الاستهلاكية .

تمت المحاضره الثالثه بفضل الله تعالى .

المحاضرة الرابعه

الفصل الثاني

البنوك التجارية ٢

مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث عن وظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل ، عدا وظيفة واحدة وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل
- تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض
- تستطيع البنوك التجارية التأثير عن أداء الاقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحة للأستخدام في الاقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الاقتصاد).

(١) مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان)

الاحتياطي الخاص (السيولة الداخلية)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، وذلك بغرض مجابهة التزاماته اليومية (**طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى**) .

عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبة من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير .

يقوم البنك التجاري من جانبه (**اختياريا**) بتحديد هذه النسبة ، وذلك من واقع تجاربه وخبرته العلمية اليومية

يسمى الاحتياطي الخاص بخط الدفاع الأول .

الاحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها (**اجباريا**) من جملة ودائعه الجارية .

لايدفع البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الاحتياطي القانوني المودعة لدية .

تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظ بها في شكل احتياطي قانوني لمواجهة حالات العجز في السيولة ، خصوصا في حالات عدم كفاية الاحتياطي الخاص .

يسمى الاحتياطي القانوني بخط الدفاع الثاني .

❖ **الودائع الأوليه**

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات و المؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جاريه لدى البنوك التجارية ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انخفاض في حجم النقود المتداولة في خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي يتم إيداعها .

الاموال اول ماتدخل القطاع المصرفي تعتبر ودائع اوليه .

❖ **الودائع المشتقة**

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم خصم الإحتياطي القانوني منها ، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصهم ، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءا كبيراً من مبلغ الوديعة الأولية . ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجياً إلى أن يؤول إلى الصفر .

التسرب النقدي

يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات و المؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعاتهم اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي أو وجهة أخى من وجوه الإنفاق .

طباعة النقود وخلق النقود

طباعة النقود تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها باحداث زيادة حقيقة في عرض النقود ، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقدية (ضخ كميات اضافية من العملات) .

خلق النقود يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية والتي تقوم بموجبها باحداث زيادة حسابية (ليست حقيقية) في عرض النقود ، وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة .

(٢) عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية

الافتراضات :

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمى بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضيات التالية :

- ✓ أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسلة متتابعة من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الاقتصاد .
- ✓ التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي احتياطيات أخرى .
- ✓ تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الاقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الاحتياطيات القانونيه مع حجم الودائع الأولية (عندها يكون حجم الودائع المشتقة يساوي صفر) .
- ✓ تقديم العادات المصرفية ونضوج الوعي المصرفي لدى المودعين . الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم المالية بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقدية خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي .

◊ مثال تطبيقي :

بإفتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10000 ريال سعودي . وما دام الافراد عادة لا يحضرون فجأه ويسحبون كل أموالهم و أن كل معاملاتهم و إلتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (A) بإعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

- ✓ يحتفظ بجزء من الوديعة كاحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).
- ✓ بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (A) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لدية) لشخص آخر .

❖ وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A):

○ **ميزانية البنك التجاري (A)**

الخصوم		الأصول	
10000	وديعة ,	2000	احتياطي قانوني
		8000	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي :

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

✓ بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدى البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

❖ **و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) على النحو التالي :**

○ **ميزانية البنك التجاري (B)**

الخصوم		الأصول	
8000	وديعة	1600	احتياطي قانوني
		6400	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي :

✓ أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .

✓ أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

✓ بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (B) في حساب لدى البنك التجاري (C) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

❖ و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (C) على النحو التالي :

○ **ميزانية البنك التجاري (C)**

الخصوم		الأصول	
6400	وديعة	1280	احتياطي قانوني
		5120	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (C) ما يلي :

- أن البنك التجاري (C) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (5120) لمواطن آخر يدعى الدوقان .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

- ميزانية البنك التجاري (D)

الخصوم		الأصول	
5120	وديعة	1024	احتياطي قانوني
		4096	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (D) ما يلي :

- أن البنك التجاري (D) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (4096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

❖ وتتوالى سلسلة الودائع المشتقة ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية على النحول التالي :

تلخيص لعملية خلق النقود المصرفية لدى البنوك التجارية ..

البنك	الودائع الأولية	الاحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقة)
بنك (A)	10000	2000	8000
بنك (B)	8000	1600	6400
بنك (C)	6400	1280	5120
بنك (D)	5120	1024	4096
.....	.....	.....	.....
بنك (Z)	0	0	0
المجموع(تركم)	50000	10000	40000

(٣) حساب مضاعف النقود

أ- مضاعف النقود البسيط :

مضاعف النقود عبارة عن معادلة رياضية تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بغرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني ، وذلك من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

- مضاعف النقود البسيط = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$ × الوديعة الأولية

مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :

- ◊ الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال .
- ◊ نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10 %

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية :

مضاعف النقود البسيط = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$ × الوديعة الأولية = $\frac{1}{\frac{10}{100}}$ × 80000 = 80000×10 = 800000

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود)

ب- مضاعف النقود المركب :

مضاعف النقود البسيط لايعطي صورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قربا من الواقع فلا بد من أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلبا على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود :

١) وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية
٢) وجود نسبة من التسرب النقدي

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

- مضاعف النقود المركب = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني+نسبة الاحتياطي الخاص+نسبة التسرب}}$ × الوديعة الأولية .

مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :
- الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال .
- نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5 %
- نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12%

وبالتعويض في معادلة المركب نحصل على النتائج التالية :

مضاعف النقود المركب = $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني+نسبة الاحتياطي الخاص+نسبة التسرب}}$ × الوديعة الأولية .

$= 80000 \times \frac{1}{12\%+8\%+5\%}$

$= 80000 \times 4 =$ 820000

ملاحظه : (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

تمت المحاضره الرابعه بفضل الله تعالى .

المحاضرة الخامسة

الفصل الثاني : البنوك

البنوك التجارية (٣)

مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) لدى البنوك التجارية ، وكما سبقت الاشارة في هذا السياق ، تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفة .
- خلصنا في المحاضرة السابقة إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفة أي مبلغ يتحصل عليه – من الودائع – أضعافا متعددة ، وذلك بسبب قدرته على اشتقاق و إعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد مالية لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الاقتصاد (المستهلكين و المستثمرين) .
- في هذه المحاضرة سيتم التركيز على قضية هامة للغاية تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك التجارية ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري ، ولكي نفهم هذه القضية بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع .

١- مفاهيم ذات صلة بإدارة ربحية وسيولة البنك التجاري :

❖ الموارد

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزينة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد . ولذلك، تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي).

وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين :

أ- الموارد الذاتية :

وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه ، ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري) .

ب- الموارد غير الذاتية :

وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري **(الجارية - الثابتة – الادخارية).** كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير ، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجارية) .

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلى 85% من جملة موارد البنك التجاري) .

❖ الاستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري ، فعلية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير الحسابي).

. وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة :

السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدى البنك التجاري المركزي أو لدى البنوك الأخرى . وفي هذه الحالة ،يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادو ذلك .

فالسيولة بالنسبة لهؤلاء **تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري .**

ب- توظيف يحقق ربحية عالية :

لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلابد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح ، مثل :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح) .
- ✓ اقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن) .
- ✓ استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح) .

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة **بالمخاطر** . فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها و الاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر .

❖ التعارض بين الربحية والسيولة

قضية التعارض بين الربحية والسيولة – وهي ما تعرف أيضاً بمعضلة البنوك التجارية – تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة . **ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي :**

- أصحاب الموارد غير الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر) .
- أصحاب الموارد الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية ، لكن في ذات الوقت نجد ان الربحية تجلب المخاطر .

هذه التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي :

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

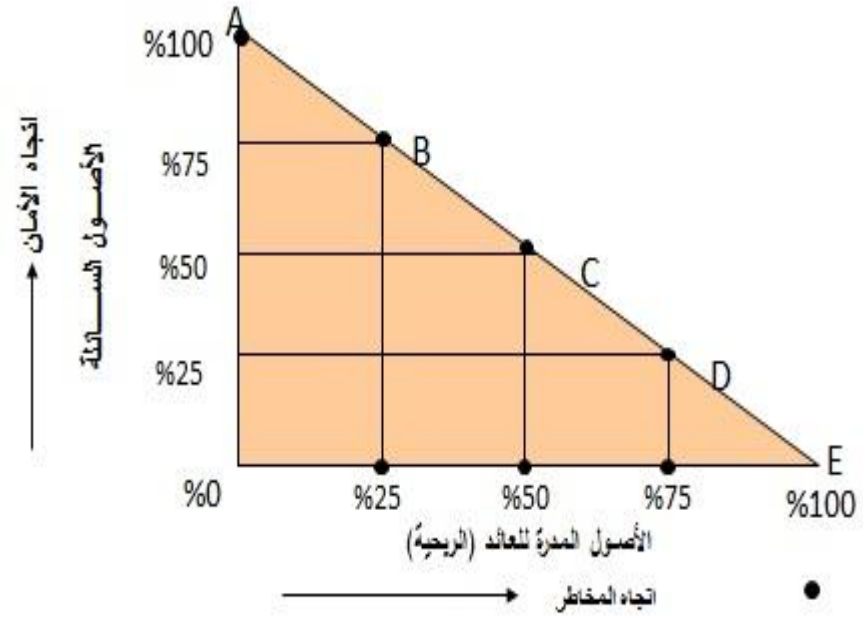

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (A) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من السيولة (100%). وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من الأمان . فهذه السياسة تحقق رضا المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق عدم رضا الملاك .

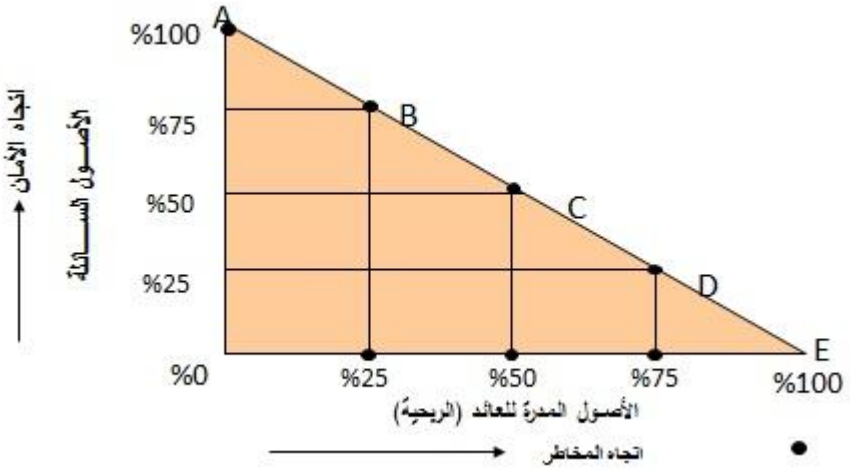

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (E) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة عالية جداً من الربحية (100%). وفي نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً من المخاطر. فهذه السياسة تحقق رضا الملاك وعدم رضا المودعين . .

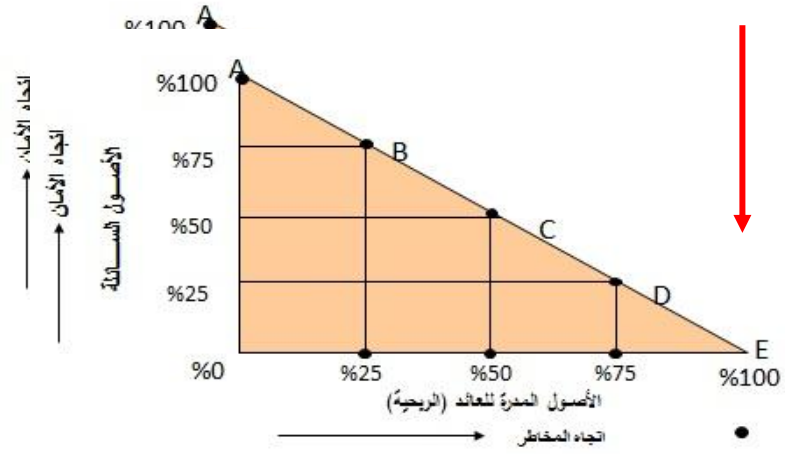

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (B) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغلب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين من جانب (75%سيولة)على حساب مصلحة الملاك في الجانب الأخر (25%ربحية). فهذه السياسة تعني الأنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة .

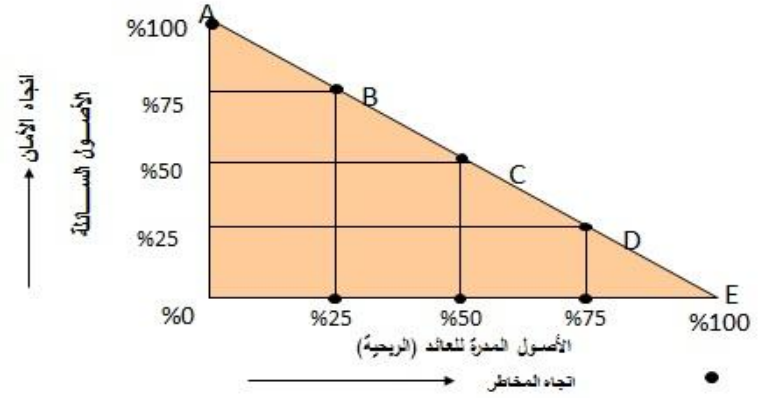

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (D) في الشكل توضح سياسة إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين، لكن مع تغلب مصلحة الملاك من جانب (75%ربحية)على حساب مصلحة أصحاب الودائع والدائنين في الجانب الأخر (25%سيولة). فهذه السياسة تعني الأنحياز لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة

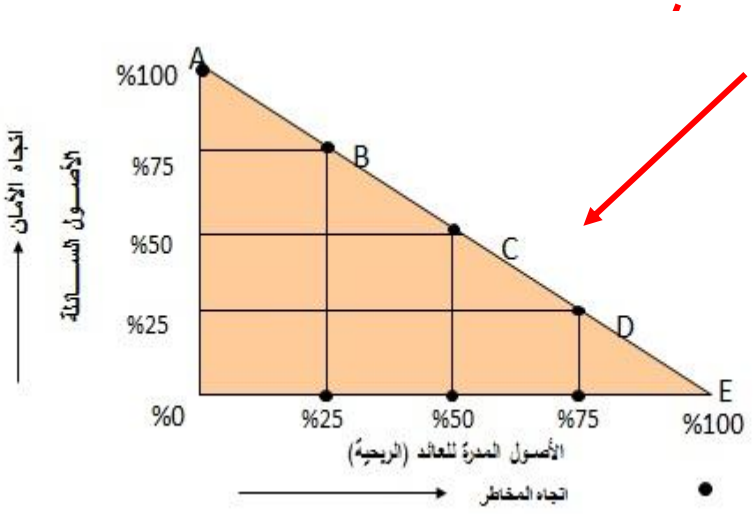

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

السياسة الإدارية هدفها هذه المره كسب رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ. وهو ما يتحقق فقد عند النقطة (C)في الشكل. فعند هذه النقطة تحديداً، يتساوى نصيب أصحاب الودائع والدائنين(50% سيولة) مع نصيب الملاك تماماً(50% ربحية).

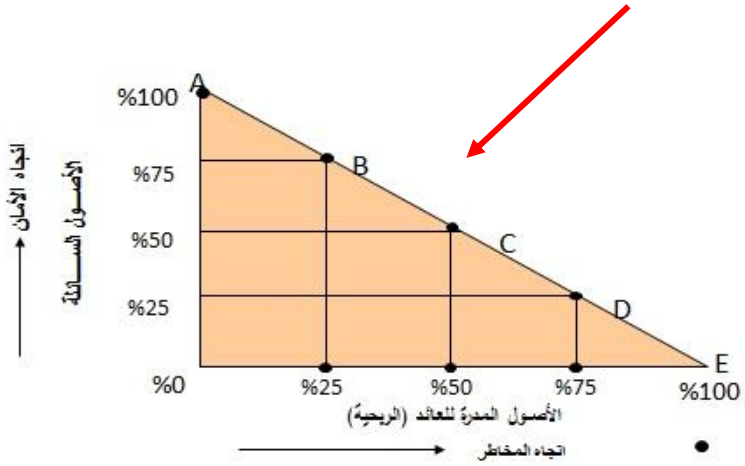

ملاحظات هامة :

نلخص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي :

- **أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية).**
- **أن البنك التجاري يتم تشغيلة ويضمن استمراريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب الودائع و أموال الدائنين).**

وبما أن هناك مقولة ترى أن السياسة الإدارية الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجة عالية من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم- المطلوبات) وهيكل الاستخدامات (الأصول - الموجودات)، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري، لاسيما و أن الميزانية تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومتانة المركزي المالي للبنك .

٢- مكونات ميزانية البنك التجاري :

الخصوم (الموارد)	الأصول (الاستخدامات)
* الودائع ○ ودائع جارية ○ ودائع لأجل ○ ودائع ادخارية * الاقتراض من الغير ○ قروض من البنوك التجارية ○ قروض من البنك المركزي * رأس المال ○ أسهم ممتازة ○ اسهم عادية * الاحتياطي ○ (أرباح غير موزعة)	* النقدية (السيولة) ○ الاحتياطي القانوني ○ السيولة الداخلية * محفظة الاوراق المالية ○ أسهم ○ سندات وأذون خزانة * منح القروض والسلفيات للعملاء ○ أفراد ○ مؤسسات * الاستثمارات المباشرة ○ صناعية ○ زراعية ○ خدمية * الأصول الثابتة ○ تمثل ممتلكات البنك من اراضي ومباني والات وغيرها

٣- إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري :

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري ، فلابد من القيام بالمهام التالية :

١) **إدارة سيولة البنك :** يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودائعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

❖ **مصادر زيادة احتياطات البنك:**

A. الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية (التكلفة :فوائد على القروض.)
B. بيع الأصول المالية للبنك (لتكلفة :تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)
C. استدعاء بعض القروض أو بيعها(التكلفة :فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك.)
D. الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير(التكلفة :سعر الخصم.)
E. إلا ان تكلفة الاحتياطات الاضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عائدا.

٢) **إدارة رأس مال البنك :** مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس .إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:

- ✓ العائد على الأصول =صافي الربح / الأصول .
- ✓ العائد على حقوق الملكية =صافي الربح / حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية =الأصول /حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية =العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصولً
- ✓ العائد على الأصولً × العائد على حقوق الملكية =مضاعف حقوق الملكية .

المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في زيادة الأمان وخفض احتمالات الافلاس

التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية .

ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

- ✓ **بيع وشراء أسهم البنك.**
- ✓ **تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الارباح المحتجزة .**
- ✓ **تغيير أصول البنك بتغيير حجم الائتمان، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات .**

٣) إدارة أصول \ موجودات البنك :

انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنويع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق مايلي:

- ♣ **استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية.**
- ♣ **الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة.**
- ♣ **تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية.**
- ♣ **حسن إدارة السيولة .**

٤) إدارة خصوم \ مطلوبات البنك :

شهدت صناعة الصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الاكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

٥) إدارة مخاطر البنك :

هناك نوعان من المخاطر تواجهها البنوك :

١) **مخاطر عدم السداد .**
٢) **مخاطر سعر الفائده . (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار.)**

وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

١) **حصر المخاطر المحتملة.**
٢) **تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر.**
٣) **تعريف مؤشرات للإنذار المبكر.**
٤) **تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر. (بهدف التقليل من اثر المخاطر المتنوعه)**

٤- معايير نجاح البنوك التجارية :

هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها ، وهذه المعايير تشمل الآتي :

١) **استقرار السيولة :** يمكن القول بأن البنك لديه سيوله عندما تكون قدرته كبيره على تحويل موجوداته الى نقود سائله لمواجهة طلبات المودعين وغيرهم من الدائنين . وهناك ثلاث خصائص يجب ان تتوفر في الموجودات ذات السيوله العاليه

أ- القابليه للتداول (بمعنى سهولة بيعها او تحويلها لنقود وقت الحاجه)
ب- استقرار اسعارها . (ان لاتكون اسهم او معادن متغيرة الثمن بشكل كبير)
ت- إمكانية استعادة قيمة الموجودات . (بمعنى ان تغطي الموجودات حاجة البنك للنقد)

٢) الربحية :

تعتمد قدرة البنوك على تحقيق اقصى الارباح الممكنه دون تعريض مركزها المالي للخطر على اربع عوامل :

١) **الفروق السعريه لأسعار الفائده :**

وهي الفائده على القروض التي يحددها البنك المركزي على القروض والودائع . وعادة يستفيد البنك من التغييرات بها حيث ان نسبة الفائده على الودائع تختلف حسب المده وكذلك التسهيلات الائتمانيه والقروض تختلف اسعار الفائده بها حسب المده . وتتأثر بأسعار الفائده في الاسواق العالميه .

٢) **توظيف الاموال :**

وذلك بالاستفاده من الموجودات الماليه (اموال المودعين – والمستثمرين – والفائض المالي للبنك نفسه) ويجب المحافظه على درجة مخاطره منخفضه نسبيا مع عائد مناسب على الاستثمار . لذلك على البنك الموازنه بين **السيوله والامان والربحيه** في ادارة محفظته الماليه .

٣) **سياسة الاقتراض :**

وتتأثر ربحية البنك في قدرته التفاوضيه للإقتراض من الاسواق الماليه المحليه والاسواق الاجنبيه بأسعار فائده منخفضه (تعتمد على سلامة المركز المالي) ويستطيع الاقتراض من البنوك التجاريه الاخرى واخيرا من البنك المركزي اذا تطلب الامر ذلك .

٤) **تنويع الخدمات :**

كلما زادت الخدمات المصرفيه كلما تنوعت الايرادات مما يؤدي لزيادة ربحية البنك من خلال توسيع قاعدة عملائه وحصته في السوق المحليه ويعتمد هذا الى حد بعيد في نجاح الحملات التسويقيه .

٣) **التسويق :**

الخدمات المتنوعه التي تقدمها البنوك لعملائها بصوره مرضيه ومواكبة التطورات والابتكارات في التقدم التكنولوجي بهدف تقديم افضل الخدمات للعملاء وتقليل التكاليف التشغيليه التي فرضتها المنافسه بين البنوك التجاريه

تمت المحاضره الخامسه بفضل الله تعالى .

المحاضرة السادسة

الفصل الثاني : البنوك

البنوك المتخصصه (غير موجوده في الكتاب)

١- مقدمة :

جاءت نشأة البنوك المتخصصة في فترة زمنية متأخرة نسبياً **(تقريباً في أوائل القرن العشرين)** مقارنة بنشأة البنوك التجارية **(في القرون الوسطى)**.

السبب الرئيسي للتفكير في إنشاء بنوك متخصصة هو أن البنوك التجارية كانت توجه القدر الأكبر من مواردها لتمويل نشاط التجارة (الداخلية و الخارجية) ، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية المتعددة .

هذا التوجه من قبل البنوك التجارية ترتب عليه حرمان قطاعات اقتصادية هامة وحيوية من التمويل المصرفي مثل : **(القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، والقطاع العقاري.)**

المعلوم ان القطاعات السابق الاشارة إليها تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية وتحتاج حسب طبيعتها إلى نمط من التمويل طويل الآجل وهو ما **لاتوفره لها البنوك التجارية** .

تطور وإنتشار البنوك المتخصصة على نطاق كبير كان في حقبة **الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين** عندما تحصلت الدول المستعمرة في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي ، حيث وجدت الغالبية العظمى من هذه الدول أنها مطالبة بتحقيق معدلات متسارعة من التنمية الاقتصادية وصولاً لإستقلالها الأقتصادي والتخلص من تبعيتها لأقتصاد الدول المستعمرة (اقتصاد الدولة الأم).

تزامن مع هذا الحدث السياسي دعاوي من جانب العديد من المفكرين الاقتصاديين تنادي بأن السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الأقتصادية هو إنشاء بنوك متخصصة توفر التمويل للقطاعات المحرومة من تمويل البنوك التجارية **(الزراعي ، الصناعي و العقاري).**

- طالبت هذه الدعاوي أيضاً أن **تتولى الدولة زمام المبادرة في هذا الاتجاه بحيث تقوم بنفسها بتأسيس هذا النوع من البنوك وتوفير رأس المال اللازم لها ، ونتيجة لما سبق أصبحت البنوك المتخصصة تعرف ببنوك التنمية وفي الغالبية العظمى من الدول كانت تتبع من حيث ملكيتها للدولة (القطاع العام).**

٢- تعريف البنك المتخصص :

اعتماداً على الخلفية التاريخية التي تم ذكرها عن البنوك المتخصصة ، يمكن تعريف هذا النوع من البنوك على النحو التالي :

البنك المتخصص : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق **التنمية** الأقتصادية وقد يكون تحقيق **الربح** من ضمن أهدافه . ويعتمد البنك المتخصص في المقام الأول على رأس ماله و الاستدانة من المؤسسات المالية الأخرى لكي يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة اللآجل وطويلة الآجل لتمويل الأنشطة الأستثمارية في القطاع الذي يخصص في تمويلة ، علماً بأنه في كثير من الدول لا يسمح للبنوك المتخصصة بقبول الودائع الجارية من الجمهور .

٣- أنواع البنوك المتخصصة :

❖ البنوك الزراعية

تعتبر من البنوك المتخصصة الرائدة وتأتي في مقدمتها نظراً لأن الغالبية العظمى من الدول النامية يعتمد اقتصادها على القطاع الزراعي في المقام الأول ، وفيما يلي استعراض لبعض الاعتبارات المتعلقة بالبنوك الزراعية :

أ- **تعريف البنك الزراعي :** هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني . **وفي الغالب تعطي البنوك الزراعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين ، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء – في العادة – محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمة مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية .**

ب- **خصائص البنك الزراعي**

يتسم البنك الزراعي بالخصائص التالية :

- ✓ **منح التمويل طويل الآجل بهدف الاستثمار في المشروعات الجديدة** (اقتناء الأصول لأغراض الانتاج الزراعي) أو بهدف التوسع في مشروعات قائمة .
- ✓ **منح التمويل قصير طويل الآجل لتوفير متطلبات التشغيل** (رأس المال العامل) **في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .** متطلبات التشغيل اهمها **(اموال الاجور . المواد المستخدمه كالاسمده والكيماويات . ادوات الري وتوفير المياه اللازمه للمشاريع . والطاقه الكهربائيه)**
- ✓ **يرتبط منح التمويل الزراعي بتقديم خدمات الارشاد الزراعي للمستفيدين من التمويل وكذلك خدمات التسويق و التخزين .** من المهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين غالبا وبعض المستشارين الاقتصاديين .
- ✓ **يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الزراعية في المناطق الريفية (بالقرى)** لكي تكون أكثر قرباً من الشرائح المستهدفة من المزارعين .

❖ البنوك الصناعية

أ- **تعريف البنك الصناعي :** هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع الصناعي . وفي الغالب، تعطي البنوك الصناعية الأولوية لشرائح صغار المنتجين والحرفيين (**أصحاب الصناعات الصغيرة**)، بإعتبار أنهم يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع ، حيث يكون هؤلاء – في العادة – محرومون من إمكانية الوصول إلى التمويل الذي تقدمة مؤسسات التمويل الرسمية وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية . ويعول على البنوك الصناعية في أحداث دفعة قوية للتنمية الاقتصادية من خلال تعزيز علاقات الترابط او التشابك مابين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي (دفع عملية التصنيع الزراعي). بمعنى ان تطور القطاع الصناعي يدفع القطاع الزراعي للتطور وكذلك بقية قطاعات الاقتصاد .

ب- **خصائص البنك الصناعي :**

يتسم البنك الصناعي بالخصائص التالية :

- ✓ **يمنح التمويل طويل الآجل بهدف الاستثمار** (إقتناء الأصور لاغراض الانتاج الصناعي) في المشروعات الجديدة أو بهدف التوسع في المشروعات القائمة .
- ✓ **يمنح التمويل قصير طويل الآجل لغرض التشغيل** (رأس المال العامل) في المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة .
- ✓ **يمنح التمويل للجهات البحثية** (الجامعات ومراكز البحث العلمي) لإجراء البحوث و الدراسات التي تؤدي إلى تطوير قطاع الصناعة وتقدم الحلول لمشكلات الصناعة .
- ✓ **يتركز الانتشار الجغرافي لفروع البنوك الصناعية في المناطق الحضرية** لكي تكون أكثر قرباً من الشرائح المستهدفة من المصنعين .

❖ البنوك العقارية

أ- **تعريف البنك العقاري :** هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة تهدف إلى تنمية القطاع العقاري في **المجال السكني أو في المجال غير السكني** (للأغراض التجارية) ، وفي الغالب تعطي البنوك العقارية الأولوية للشرائح محدودة الدخل من الموظفين والعمال ، بإعتبار أن هؤلاء لا يملكون الموارد المالية الكافية لإنشاء العقارات التي يحتاجون إليها . وفي بعض الأحيان تساهم البنوك العقارية في إنشاء مشروعات البنيات الأساسية عن طريق مشاركة الدولة أو عن طريق تكوين تحالفات مالية (محافظ أو صناديق أستثمارية) مع مؤسسات مالية أخرى .

ب- خصائص البنك العقاري

يتسم البنك العقاري بالخصائص التالية:

- **يمنح التمويل طويل الآجل** بهدف تشييد المساكن الجديدة لغرض السكن أو لغرض الاستغلال الاستثماري في المجال التجاري أو الصناعي أو الزراعي .
- **تمنح التمويل قصير الآجل** بهدف الصيانة و إعادة التأهيل للمباني القائمة في كافة القطاعات (سكني ، تجاري ، صناعي ، زراعي) .
- أصبحت البنوك العقارية مؤخراً تقوم بالاستثمار المباشر في قطاع البناء و التشييد من خلال شركات مملوكه لها عن طريق إنشاء المجمعات للأغراض السكنية وبيعها عن طريق التمويل الإيجاري أو إنشاء المباني التجارية (في الأسواق) أو مباني الفنادق والمنتجعات السياحية وخلافها من المباني للأستخدامات الآخرى .

❖ البنوك الاستثمار

أ- **تعريف بنك الاستثمار** : هو مؤسسة وساطة مالية متخصصة بدرجة كبيرة في مجال الاستثمار المالي وتسمى ايضاً ببنوك الأعمال ، المعروف عن هذا النوع من البنوك بأنها لا تقبل الودائع ، ولكنها تعمل في مجال الوساطة في الأسهم وشراء السندات (الحكومية و غير الحكومية) ، وتكوين محافظ الاستثمار والصناديق الاستثمارية ، وعلى صعيد آخر، المعروف عن بنوك الاستثمار بأنها لاتقدم القروض المختلفة ، **ومن حيث مواردها تعتمد بنوك الاستثمار بصفة أساسية على حجم رأس مالها ، وإن احتاجت إلى السيولة تلجأ إلى الاقتراض من البنوك التجارية .**

ب- خصائص بنك الاستثمار

يتسم بنك الاستثمار بالخصائص التالية:

- **تنشط هذه البنوك في السوق الأولية (سوق الإصدار) والسوق الثانوية (سوق التداول)، ولذلك تعتبر هيئة السوق المالية هي مرجعية بنك الاستثمار .**
- تقوم بمعاونة رجال الأعمال و الشركات الصناعية التي تحتاج إلى الأموال النقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية وكذلك زيادة قدراتهم في مجال الاستثمار المالي .
- تقدم الاستشارات المتعلقة بإعادة هيكلة الشركات و الدمج و الاستحواذ والخصخصة .
- **تركز في تعاملاتها على فئة محدوده** (فئة رجال الأعمال) **وتتواجد في المراكز الحضرية الكبيرة** (العواصم المالية)، **والمعروف عنها أنها محدودة الانتشار الجغرافي** (ليست لديها فروع كثير).

٤- البنوك الشاملة :

فيما يلي سنحاول التمييز بين البنك الشامل والبنك التجاري و البنك المتخصص ، وذلك من خلال الاستعانة بتعريف البنك الشامل والذي ينص على الآتي :

البنك الشامل : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق **الربح من خلال تقديم القروض و التسهيلات الائتمانية قصيرة وطويلة الآجل** لتمويل كافة الأنشطة الأستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ، فضلاً عن قيامه بتقديم شتى أنواع الخدمات المصرفية ، فالبنك الشامل إذن يقوم بوظائف البنوك التجارية ووظائف البنوك المتخصصة معا .

ولذلك ، يتعين على هذا النوع من البنوك أن يتمتع برأس مال قوي إلى جانب اعتماده على ودائع الجمهور .

تمت المحاضره السادسه بفضل الله تعالى .

المحاضرة السابعة

الفصل الثاني

البنوك الإسلامية (١)

١- مقدمة :

- تعتبر البنوك الاسلامية من المؤسسات المالية حديثة النشأة والتي لها طبيعة خاصة و مميزة ، نظراً لكونها تلتزم بتعاليم الدين الاسلامي .
- حتى تكتسب البنوك صفة كونها إسلامية ، فلابد أن يتوافق تأسيسها ويتوافق نشاطها (عملياتها التشغيلية) مع مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية ومجال كسب المال المستمدة أساساً من الكتاب والسنة النبوية و اعمال القياس والاجتهاد .
- بناءً على ماسبق ذكره ' تعتبر صيغ المعاملات الاسلامية هي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في مجال استقطاب الموارد من جهة وفي مجال استخدامات الموارد التي تقوم بإستقطابها من جهة آخرى .

٢- نشأة وتطور البنوك الإسلامية :

مرت نشأة وتطور البنوك الإسلامية في شكلها الحديث بثلاثة مراحل رئيسية يمكن تفصيلها على النحو التالي :

❖ **مرحلة المبادرات الفردية**

شهدت هذه الفترة انطلاق المبادرات التالية :

✓ مبادرة انشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1940 بـ ماليزيا .
✓ مبادرة ثانية لإنشاء صناديق ادخار بدون فائدة في عام 1950 في الباكستان .
✓ مبادرة ثالثة بنوك الادخار المحلية (بنوك بدون فوائد) في عام 1963 في مصر بميت غمر (محافظة الدقهلية).

المبادرات الثلاثة لم يكتب لها الاستمرار طويلاً ، فـ على سبيل المثال نجد أن مبادرة بنوك الادخار المحلية تم وقف مسيرتها لأسباب سياسية انتهت باستيلاء الدولة عليها وتحويلها إلى بنوك تعمل بفوائد تحت اسم بنك ناصر الاجتماعي .

❖ **مرحلة العمل المصرفي الجماعي**

سبقت هذه المرحلة عقد اجتماع لوزراء مالية الدول الإسلامية و الذي تم فيه عرض اوراق علمية تتضمن مقترحات حول نموذج البنك الإسلامي ، وبعد ذلك شهدت هذه لفترة التطورات التالية:

◊ العالم 1975: انشاء بنك التنمية الإسلامي (جدة) بالمملكة العربية السعودية وكذلك انشاء بنك دبي الإسلامي بدولة الامارات العربية المتحدة ، علماً بأن الأول مملوك لحكومات دول منظمة المؤتمر الإسلامي والثاني للقطاع الخاص .
◊ العام 1977: انشاء التمويل الإسلامي في دولة الكويت .
◊ العام 1978: انشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني (السودان) وثم إنشاء بنوك نظيرة تحمل اسم فيصل الإسلامي في دول

مثل : مصر، تركيا ، البحرين ، الاردن .

❖ **مرحلة انتشار البنوك الإسلامية**

ومن أبرز التطورات التي شهدتها هذه المرحلة ما يلي :

- العام 1980: انشاء بنك باسم بان امريكا الاسلامي في الارجنتين .
- العام 1982: انشاء بنك باسم بيت التمويل الاسلامي في انجلترا .
- من العام 1983: شهدت هذه المرحلة انتشاراً واسعاً للبنوك الإسلامية في مختلف دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية ، وتشير إحصائيات عام 2012 إلى وجود 450 بنك وشركة إسلامية في أكثر من 90 دولة **وتتسم بالآتي :**
  - **يقدر حجم معاملاتها بحوالي 1.5 ترليون دولار يتوقع أن يرتفع إلى حدود 3ترليون دولار في 2015 .**
  - **34% من اجمالي أصولها في الخليج .**
  - **أشكال التواجد في مختلف دول العالم : النظام الشامل ، النظام المزدوج (الثنائي) ونظام النوافذ أو الفروع .**

٣- المبادئ التي تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية :

❖ **توجد ثلاثة مبادئ هامة تحكم طبيعة عمل البنوك الإسلامية وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :**

١) **تحريم التعامل بالربا** : بمعنى تحريم التعامل بسعر الفائدة اخذاً وعطاءا ، ***وهذا التحريم للربا يعتبر هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية (البنوك التقليدية).***

٢) **تحريم الغرر** : بمعنى تحريم الغش في جميع المعاملات التي تجريها البنوك الإسلامية مع الغير .

٣) **إباحة المشاركة في الربح و الخسارة** (المشاركة في المخاطر) ***استنادا على القاعدة الفقهية التي تنص على الغُنم بالغُرم أو الضمان بالخراج .***

٤- صيغ المعاملات الإسلامية :

يمكن تقسيم هذه الصيغ إلى أربعة مجموعات رئيسية من الصيغ وتتفرع من كل مجموعة عدد من العقود المخصصة لمجالات و استخدامات مختلفة ، وفيما يلي وصف موجز لهذه المجموعات الأربعة :

❖ **صيغ المشاركات (الشركات)**

- **يندرج تحت هذه الصيغ أربعة أنواع من العقود ، تشمل :**
  - عقد المشاركة .
  - عقد المضاربة .
  - عقد المزارعة .
  - عقد المُساقاة .
- **فيما يلي شرح موجز لكل من أنواع هذه العقود :**

أ- عقد المشاركة

✓ وهو عقد مشاركة في المال (مال+مال)، بحيث يساهم كل طرف من أطراف العقد بجزء من رأس المال لا يشترط التساوي في الأنصبة بين أطراف الشراكة ، وفي حالة تحقيق الربح يتم توزيعه بحسب نسبة حصة كل شريك في رأس المال وكذلك الأمر في حالة تحقق الخسارة .

✓ يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكا بالمال مع طرف آخر أو مجموعة من الشركاء .

- وفي التطبيق العملي يوجد **نوعين من المشاركة :**

◊ **أولا :-** المشاركة الدائمة وهي التي تظل فيها أنصبة اطراف المشاركة الثابتة ولاتتغير.

◊ **ثانيا :-** المشاركة المتناقصة او المنتهيه بالتمليك ، وهي التي يقوم بموجبها أحد اطراف المشاركة بشراء نصيب الشريك الآخر تدريجياً حتى يخرج الشريك الذي باع نصيبة و تؤول ملكية المشروع بالكامل للشريك الذي قام بشراء نصيب الشريك الآخر .

ب- عقد المضاربة

- هو عقد بين طرفين أحدهما يملك المال ولا يملك الخبرة في تشغيلة واستثماره وهذا يسمى (رب المال) والطرف الآخر لدية الخبرة في العمل أو تشغيل الأموال في الأسواق ولكنه لا يملك المال وهذا يسمى بالمضارب بعمله (مال+عمل).
- يتفق رب المال مع صاحب العمل (المضارب) على أن يعطيه مالاً يستثمره له و الربح يقسم بينهما بنسبة معلومة شائعة في الربح وليس من رأس المال ، أما الخسارة فإن حدثت فيتحملها رب المال وحده ويتحمل العامل في المال خسارة جهده وعدم حصوله على عائد ، هذا إذا لم يكن المضارب بعمله مقصراً أو أهمل عمله على نحو تسبب في تحقيق الخسارة أو هلاك رأس المال أو بعضه ، أما إذا كان مقصراً وثبت عليه فهو يضمن تلك الخسارة التي تحققت ولاشيء على رب المال .
- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكاً بالمال مع طرف آخر أو مجموعة شريكاً بالعمل (مضارب) أو العكس .

❖ **في التطبيق العملي يوجد نوعين من المضاربة :**

✓ **أولهما ، المضاربة المقيدة :**

وبموجبها يحدد رب المال للمضارب مجال معين أو نشاط معين ليستخدم فيه رأس مال المضاربة.

✓ **ثانيهما ، المضاربة المطلقة :**

وبموجبها يترك رب المال الحرية للمضارب في اختيار النشاط الذي يستخدم فيه رأس مال المضاربة .

ج- عقد المزارعة

- وهو ***عقد بين طرفين احدهما يملك المال والطرف الآخر يملك أرض صالحة للزراعة(مال+أرض)،*** ولذلك فهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها ، ويقومان بإقتسام الزرع أو المحاصيل والثمار بينهما **على أن يتحمل الطرفان المخاطر الناجمة عن هذا النشاط .**

- يمكن للبنك الإسلامي أن يدخل شريكاً في المزارعة على النحو التالي:
  - ✓ **الطرف الأول :** يمثله البنك الإسلامي بإعتباره مقدم التمويل المطلوب للزراعة .
  - ✓ **الطرف الثاني :** يمثله صاحب الأرض الذي يحتاج إلى تمويل .

د- عقد المُساقاة

- تُعتبر المُساقاة نوعاً متخصصاً من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين صاحب بستان وطرف آخر يقوم على سقي النخيل والكرم ومصلحتها ، ويكون له من ريعها جزء معلوم (بستان+تمويل لعمليات الري).

والبنك الإسلامي يمكن أن يكون طرفاً شريكاً على النحو في عقد المُساقاة على النحو التالي:

- ✓ **الطرف الأول:** *يُمثله البنك الإسلامي الذي يقوم بتمويل مشروعات مياه الشرب ، أو مشروعات الري و إستصلاح الأراضي ، لزراعتها وتطويرها بإستخدام التكنولوجيا الحديثة ، ومن ثم إدارة مشروعات المياه والري .*
- ✓ **الطرف الثاني:** *يُمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي والموالاة بخدمته حتى تنضج الثمار .*

❖ صيغ البيوع

يندرج تحت هذه الصيغ الثلاثة أنواع من العقود ، تشمل :

- عقد بيع المرابحة .
- عقد بيع السلم .
- عقد بيع الاستصناع .

فيما يلي شرح موجز لكل نوع من أنواع هذه العقود:

أ- عقد بيع الربحية

- يقوم هذا العقد أساساً على فكرة البيع الآجل أو البيع بالتقسيط ، حيث أن عقد شراء السلعة المبيعة يوضح تكلفة الشراء الفعلية ويضيف إليه البنك مبلغاً يزيد عليه بالاتفاق مع المشتري على تلك الزيادة وهي تمثل ربح البنك في هذه الصفقة (سلعة مقابل مال).
- المعلوم أن البنك الإسلامي في هذه المعاملة يقوم بدور التاجر(صاحب السلعة)، حيث يقوم بتوضيح التكلفة الفعلية ومبلغ الربح المتفق عليه والذي يضاف لقيمة السلعة لتحديد ثمن البيع الإجمالي الذي يتحمله العميل أو الزبون(المشتري) .

❖ في التطبيق العملي يأخذ هذا العقد شكلين :

- **أولهما،** البيع المطلق (العادي) حيث السلع في حوزة البنك ويقوم بعرضها للبيع بالتقسيط على من يرغب في شرائها .
- **ثانيهما،** البيع للآمر بالشراء ، حيث يأمر العميل البنك بشراء سلعة معينة يرغب هذ العميل في شرائها ، وإذا قام البنك بشراء السلعة بالفعل بناء على توجيهات العميل يخطر البنك العميل طالب الشراء بتوافر هذه السلعة لدية لكي يحضر لاستلامها ، وعند الاستلام يتم تحرير عقد البيع النهائي الذي بموجبة تنتقل ملكية السلعة المبيعة إلى العميل ، ويترتب على ذلك إلتزام العميل بسداد ثمن البيع للبنك على أقساط يتم الاتفاق عليها .

ب-عقد بيع السلم

- عرف باسم عقد السلم أو عقد السلف ، وهو بيع يقع على سلعة غير موجودة وقت التعاقد وغير مشاهدة للمشتري ولكن وجودها ممكن في الزمن المستقبل مثل بيع التمر والقمح و الأرز والذي لم يأت بعد حين حصاده وجمعه على أن يتم تسليم الثمن للبائع وقت ابرام العقد . فعقد السلم هو بيع آجل بعاجل (يقدم فيه الثمن ويؤخر المبيع). ولذلك أحيط هذا العقد ببعض القيود التي تهدف في المقام الأول إلى الجدية مع إمكانية تسليم السلعة المبيعة وفقاً للمواصفات المتفق عليها (مال مقابل سلعة).
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بدور المشتري سواء من مزارع أو من مصنع ليقوم بإعادة بيعها بعد الحصول عليها .

ج- عقد بيع الاستصناع

وهو عقد مع صانع على شراء ما سيتم صنعه من سلعة محددة المواصفات كالشبابيك أو الأبواب أو العقارات أو السفن أو الطائرات وخلافها، وهو أساس لكثير من عقود بيع السلع التي تتم على هذه الصورة في عالمنا اليوم ، ويتم تسليم السلعة في زمنها المستقبل بناء على الاتفاق المبرم بين طرفي العقد مع دفع كامل الثمن أو بعضه وتأجيل بعضه إلى

- حين استلام السلعة المصنعه(تصنيع سلعة مقابل مال).
- في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بالتعاقد مع من هو متخصص في صناعة أو انتاج سلعة معينة لصالح عميلة (المشتري)في مقابل ربح معلوم .

صيغ الاجارة أو التأجير

❖ **عقد الإجارة هو من العقود الشرعية المعلومة التي تتعامل بها البنوك الإسلامية ، وأساس هذا العقد هو بيع لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البنك (تقديم منفعه مقابل مال). أي أنه بموجب عقد الإجارة يبيع مالك الأصل منفعته أو الخدمة المنوطة بذلك الأصل وتظل ملكية الرقابة للبائع وذلك مقابل أجر يدفعه المستأجر للأصل الذي استأجره يتفق عليه بين الطرفين وذلك من خلال مده معلومة هي مدة الإجارة للأصل .**

❖ **بإنتهاء المدة يعود الأصل إلى مالكه والذي يملك بعد ذلك الحق في أن يؤجره إلى أي جهة أخرى ، وهو مايعرف بأسلوب الاجارة العادية أو التشغيلية .**

❖ **كما يجوز لمالك الأصل بيعه سواء للجهة المستأجرة للأصل ايتداء أو لأي جهة أخرى ، وهو ما يعرف بأسلوب الإيجار المنتهي بالتمليك .**

صيغ الديون

✓ **وتنحصر عقد القرض الحسن** ، وهو الذي يتم منحه للغير مع استرداد أصل المبلغ فقط دفعة واحدة أو على أقساط ودون الحصول على عوائد في شكل فوائد أو في شكل أرباح .

في التطبيق العملي يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذا النوع من القروض أما في إطار حزمة من العقود أو من باب المسئولية الاجتماعية لأن التوسع في التمويل بالقرض الحسن يقلل من الربحية التجارية للبنك الإسلامي .

☒ تعريف البنك الإسلامي :

تأسيساً على ما سبق عرضه من مبادئ تحكم طبيعة عمل البنك الإسلامي وما سبق تفصيلة حول صيغ المعاملات الإسلامية ، يمكن تعريف البنك الإسلامي على النحو التالي :

البنك الإسلامي : هو مؤسسة وساطة مالية تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية ومن خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم بصفة أساسيه على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة و الخاصة .

تمت المحاضره السابعه بفضل الله تعالى .